مشكلات التقسيم الإداري بدول الوطن العربي

وتأثيرها على الأمن القومي العربي دراسة موضوعية تطبيقية في الجغرافيا السياسية

الدكتور / نشأت السعيد عبد الحميد أحمد عجلان

المقدمة :

تقسم جميع الدول باستثناء الدول الصغيرة جداً إلى وحدات إدارية صغيرة لأغراض الإدارة الداخلية ، وفي العموم تعرف هذه بدقة ، وتشكل في التسلسل الهرمي حسب وظيفتها في معظم البلدان ، وكل وحدة مساحية مهما كانت متواضعة فإن لها وضعها في الهرم السياسي (١- pounds: 1963:193) .

تعد الحدود الإدارية الداخلية في الدولة امتدادا للحدود السياسية الخارجية . وتؤثر كل منها في الأخرى (٢- عقيل : ١٩٦٢ : ٢٠١). و تعد دراسة التقسيم الإداري من موضوعات الجغرافيا السياسية التي تقاس بدقه من خلال دراسة (عدد الأقسام الإدارية ، وطول الحدود الإدارية ، ومساحة الأقسام الإدارية ، وعدد سكانها ، وميزانية كل وحدة إدارية ، وبعض مظاهر الجغرافية الطبيعية والعوامل البشرية المؤثرة في التقسيم الإداري ، وحجم الارتباط بين هذه الوحدات الإدارية...وغيرها) (٣- الديب : ١٩٩٨ : ١٢٤) .

ورغم أهمية الدور الذي يلعبه التقسيم الإداري في تيسير الأمور الإدارية للدولة ؛ إلا أنه قد يكون مصدراً لكثير من المشكلات السياسية داخل الدولة ، وقد تتفاقم مشكلاته وينتج عنها تفككها وانهيارها . وقد يكون هذا التقسيم نفسه خطوة نحو تفتيت الدولة إلي دويلات صغيرة ، أو مصدراً للحروب الأهلية بين سكان الدولة الواحدة . وقد تبلورت حدود معظم الدول العربية وبداخلها حكومات مركزية تسيطر على مساحات قد شابها العديد من المشكلات الحدودية مع بعضها ميراث استعماري . ولذا بات تقسيمها الإداري مورثاً ، ورغم مشكلاته إلا أن هذه الدول تخشي التحدث عنه أو المساس به بسبب الطبيعية القبلية للسكان ، وتباين توزيع الثروات البترولية أو التعدينية . أو للظروف الطبيعية من جبال وهضاب وصحاري ، وطبيعة توزيع العمران بمثل هذه الدول . أو خشية التطلع للحكم الذاتي في بعض الأجزاء أو الانفصال للأجزاء الهامشية لضعف العلاقات بين السكان المحليين والحكومات المركزية .

ومع تطلع الدول العربية في ثورات الربيع العربي إلى البحث عن الديمقراطيات ، فقد تدخلت قوي خارجية لتحقيق أغراض استعمارية تبحث عن توسيع الفجوة بين الأقسام الإدارية بدول عربية كبرى ، ونشر الفوضى والحروب الأهلية بالمنطقة العربية .

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على مشكلات الأقسام الإدارية الداخلية ببعض الدول العربية ، ومدى فاعلية هذه التقسيمات الإدارية مع طبيعة السكان المحليين والأنشطة الاقتصادية ، ومدى فاعلية هذه الأقسام مع الظروف السياسية لهذه الدول . ويجب النظر لكل دولة عربية على أنها إقليم سياسي محدد بحدود سياسية توضحها الخرائط رغم انتماء هذه الدول إلى الأمة العربية متوازياً مع إنتمائتهم القارية (الأفريقية أو الأسيوية) .

كما تهدف إلى التعرف على المعايير التي يقوم على أساسها التقسيم الإداري ببعض الدول العربية ، ومحاولة لتوحيد هذه المعايير وتدويلها عربياً حفاظاً على الأمن القومي العربي ، وتواصلاً لوحدات التجاور والتكامل العربي . وقد تكون خطوة نحو القومية العربية الحقيقية. وهي في الأصل محاولة لتفريغ خريطة الشرق الأوسط الجديد من أهدافها ، والمزمع نشرها مخابراتياً بين الدول العربية لتفتيتها ولوضع سيناريوهات انفصالية بين أرجاء الوطن الواحد .

تنقسم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة مباحث رئيسية يسبقها مقدمة ويعقبها خاتمة وتوصيات . وجاء المبحث الأول للتعرف على ماهية التقسيم الإداري ونشأته في الدول العربية وأهدافه . أما المبحث الثاني فتناول بعض مشكلات التقسيم الإداري وعلاقتها بالأمن القومي ببعض الدول العربية ، بينما جاء المبحث الثالث ليضع بعض الحلول لهذه المشكلات من خلال وضع بعض المعايير العلمية لإجرائه ، مع محاولة لوضع إطارات تشريعية لهذا التقسيم الإداري بدول الوطن العربي .

دول الوطن العربي ... أين ؟ تمتد دول الوطن العربي ما بين دائرتي عرض ٢° جنوبا و ٣٧,٥° شمالا وبين خطي طول ٦٠° شرقا ، ١٧° غرباً ، ما عدا دولة جزر القمر التي تقع عند دائرة عرض ١٢° جنوبا ، وأصبح يغطي مساحة تقدر بنحو ١٣٣٩٨٣١٥ كم ^{٢} أي بنسبة ١٠% من اليابسة ، بعد أن كان يغطي مساحة

تقدر بـــ ١٤٢٩١٤٦٩ كم٢؛ وذلك بعد انفصال دولة جنوب السودان في ٢٠١١ م بمساحة ٦٤٤٣٢٩ كم ٢، وتضم عدد ١٠ وحدات إدارية . وبلغ عدد الدول العربية ٢٣ دولة بعد إضافة دولة جمهورية الصحراء الغربية المقتطعة من دولة المغرب. ويقدر عدد سكان دول الوطن العربي نحو٣٧١٤٥٠٠٢٣ مليون نسمةً تقريباً في تقديرات يوليو عام ٢٠١٥ م (http://www.cia.gov:worldfact:2015-٤). و يوضح الشكل (١) موقع الوطن العربي وسط قارات العالم القديم آسيا وإفريقيا وأوروبا، وتمتد أراضيه في آسيا وأفريقيا ويفصل بينهم البحر الأحمر؛ بينما يفصله عن أوربا البحر المتوسط ، ويطل الوطن العربي على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي والبحر العربي ، ويطل على محيطين هما المحيط الأطلسي غرباً والمحيط الهندي شرقاً.

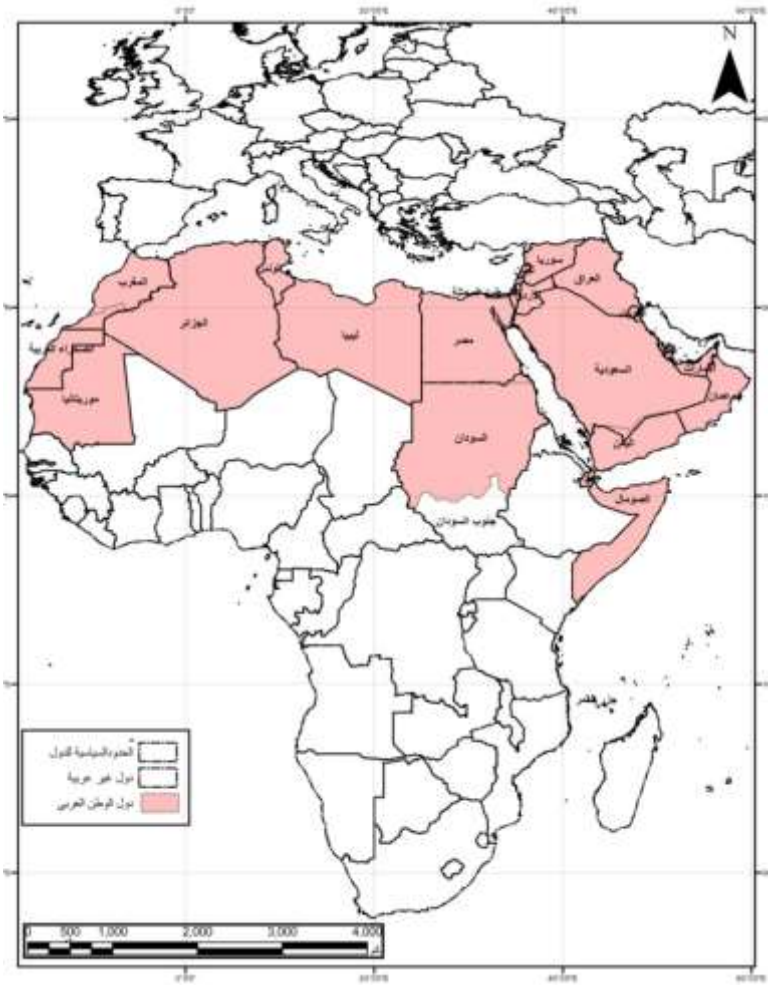

شكل (١) الموقع الجغرافي لدول الوطن العربي عام ٢٠١٨ م

أهمية الدراسة: تساعد هذه الدراسة في تحديد أماكن الضعف في التقسيمات الإدارية بدول الوطن العربي ، والتي تؤثر سلباً على تماسك بنيان الدول العربية وتزعزع أمنها القومي سواء الداخلي أو المرهون بتدخل دول أجنبية لحل هذه المشكلات الداخلية من (نزعات انفصالية أو مشكلات أقليات أو تدهور لحالة بعض السكان نتيجة الفقر أو المجاعات أو ثورات وحروب داخلية)، وكلها قضايا جغرافيا سياسية تؤثر على الأمن القومي العربي . ومحاولة إلقاء الضوء على ما هو كائن وما ينبغي أن يكون في التقسيم الإداري في بعض الدول العربية ؛ وما يترتب عليه من مشكلات تؤثر في قضية الأمن القومي العربي في جانبه السياسي والعسكري والتنموي والتكامل الأمني والاستراتيجي.

فرضيات الدراسة: تفترض الدراسة عدم وجود معايير علمية وتشريعية لتخطيط التقسيمات الإدارية في الدول العربية

محددات الدراسة: تنوع أوجه وأبعاد التقسيم الإداري في دول الوطن العربي ما بين تنوع أنظمة الحكم والسياسات الداخلية وتنوع السكان وتوزيع الثروات .وخريطة القوي السياسية بالمنطقة .. ولكل منها تأثيرها على الأمن القومي العربي. وستقتصر الدراسة على مجال الأمن القومي العربي في الدول التي بها مشكلات في التقسيم الإداري .

منهج الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج التاريخي ، والمنهج الإقليمي ، والمنهج الوصفي ، والمنهج التفسيري ، بالإضافة إلى الأسلوب التحليلي والكمي الإحصائي.

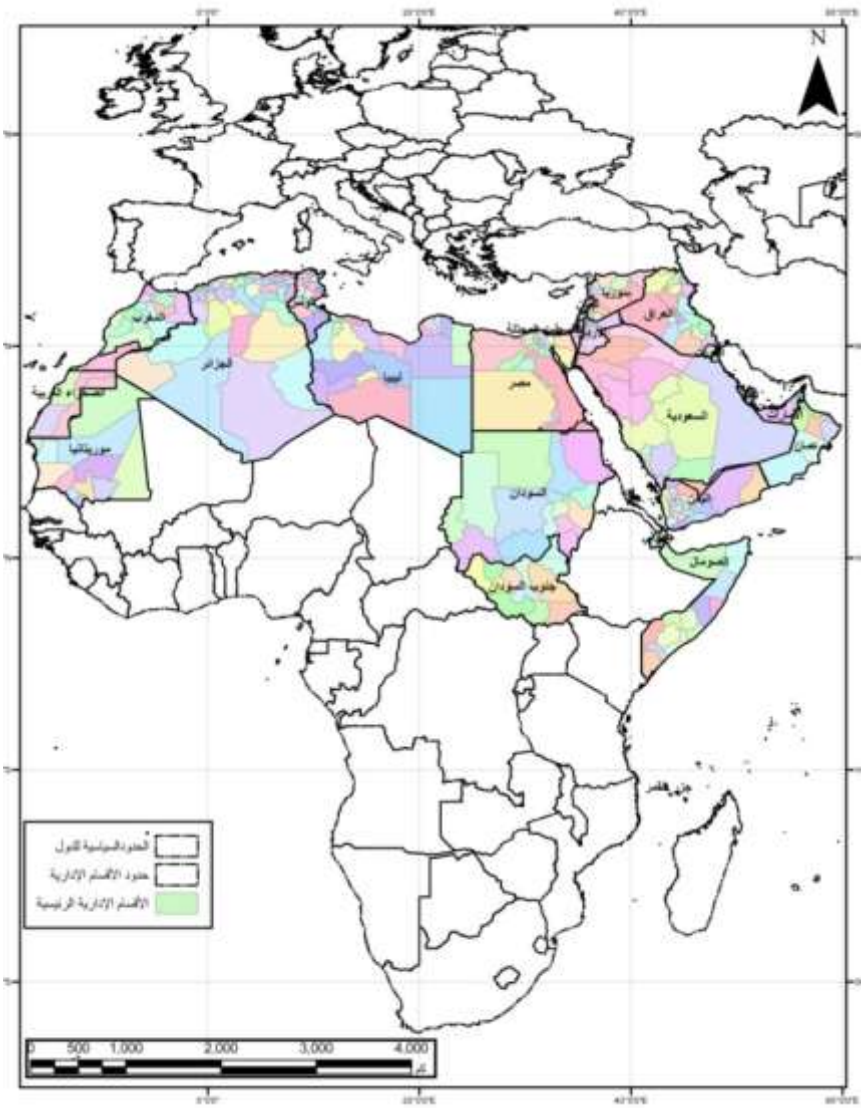

شكل (٢) خريطة دول الوطن العربي وأقسامه الإدارية الرئيسية لعام ٢٠١٨ م

بالإضافة إلي دولة جنوب السودان المنفصلة عن السودان ودولة الصحراء الغربية المنفصلة عن دول المغرب العربي

المبحث الأول

ماهية التقسيم الإداري

لا يوجد تعريف متفق عليه من قبل المتخصصين في الجغرافيا السياسية للأقسام الإدارية ، وإنما يتفق الكثير أنها الوحدات الإدارية التي تتكون منها الدولة كإقليم سياسي ، وهذه الوحدات الإدارية تحدد بخطوط ترسم على الخرائط لتميز الأراضي التي تحد كل وحدة إدارية عن الأخرى. ويحدد بها سيادة الأقسام الإدارية داخل حدود

الدولة (مجموعة من السكان يعيشون على مساحة من الأرض يعيشون وفقاً للنظام الإداري والسياسي المتبع في هذه الدول) .

ويسكن كل وحدة أو قسم إداري عدد من السكان باختلاف تراكيبهم ، وله مساحة أرضية محدده بحدود واضحة تحدد سيادته ، ونطاق نفوذ. وله نظام سياسي يقوم على إدارته بسلطات واضحة ، وصلاحيات مقدمه من النظام السياسي المتبع بالدولة (سياسيات وأهداف قومية للدولة) .

تختلف الصلاحيات التي تفوض فيها الأقسام الإدارية وفقاً للأنظمة السياسية المتبعة في بعض الدول . في الدول المركزية تكون السلطات المحلية مجرد وكلاء للحكومة المركزية ترجع إليها في كل كبيرة وصغيرة ، بينما في بعض الدول تكون للأقسام الإدارية سلطات واسعة مثل تكوين ميزانيات منفصلة ، وتشريعات مختلفة لتتناسب مع الطبيعة الاقتصادية للمنطقة ، وتوزيعات للسكان المحليين ، وتركيبهم العرقي والديني .. الخ .

تتباين الأقسام الإدارية بالدول العربية وفقاُ لأنظمة الحكم فيها بين النظام الملكي كما في المملكة العربية السعودية والنظام الجمهوري كما في مصر والعراق وسوريا ، وكذا النظام الاتحادي كما في دولة الأمارات العربية المتحدة ، وتتباين صلاحيات وسلطات الحكومات المحلية في إدارة شئون أقسامها الإدارية وفقاً لطبيعة نظام الإدارة المحلية المتبع في هذه الدول العربية ، مع بعض الاختلافات المكانية وطريقة تطبيقها في كل قسم إداري .

وخلاصة القول بأن بعض الدول تعتمد تقسيماً داخلياً لأسباب تتعلق بالمساحة أو بالسكان أو بالاقتصاد .. وغيرها . ويقوم علي إيجاد أقاليم داخلية لها صلاحيات إدارية ولها أحياناً صلاحيات سياسية كذلك (٥- حسنين : ١٩٩٦: ٣٠). كما تتنوع الأقسام الإدارية بالدول العربية ، وتتباين مساحاتها وأسمائها ومواضعها في الهيكل الإداري والسياسي الخاص بكل دولة وفقاً لأنظمتها السياسية وتاريخ تقسيمها الإداري الموروث ، أو وفقاً لأنظمة استعمارية سابقة عليها أصلت إليه ، فحواها فرض الأمن وتحصيل الضرائب .... وغيرها .

الأنظمة السياسية بدول الوطن العربي (هيرايكية الحكم والإدارة) :الدولة هي تجمع سياسي يؤسس كياناً ذا اختصاص سيادي في نطاق إقليمي محدد ، ويمارس السلطة عبر منظومة من المؤسسات الدائمة في نطاقات خدمية (تقسيمات داخلية) .

وبذلك فإن العناصر الأساسية لأي دولة هي الحكومة والشعب والإقليم. وتختلف الدول في أنظمة الحكم السائدة فيها هل حكم موحد؟ أم أنظمة حكم متعددة في الدولة الواحدة ؟. ففي الدولة الموحدة تكون الحكومة فيها موحدة من الناحية الداخلية والناحية الخارجية مثل الأردن ومصر ، وتتميز هذه الدول بوحدة التحكم بحكومة واحدة تمارس السيادة الداخلية والخارجية بدستور واحد كما توجد وحدة قوانين حيث جميع المواطنين يخضعون لنفس القوانين والأنظمة والتعليمات المستمدة من الدستور . كما تتميز بوحدة الإقليم؛ حيث تخضع جميع الأقسام الإدارية في الدولة إلي الحكومة المركزية فيها .

بينما تتألف الدولة الاتحادية من ولايات منفصلة عن بعضها لتحقيق أهداف مشتركة مع خضوع هذه الولايات في الاتحاد لحكومة مشتركة تتوزع بموجبها مسئوليات الحكم والإدارة . ويمكن تقسيم هذه الدول إلي دول اتحادية فيدرالية حيث دستور واحد بين عدة ولايات مندمجة في دولة واحدة ، وتفقد كل ولاية من الولايات شخصيتها الدولية وسيادتها الخارجية ، وتنحصر سلطاتها في الأمور الداخلية من خدمات وجباية الضرائب وحفظ الأمن الداخلي ، ومن أمثلتها دولة الأمارات العربية المتحدة .

هيرايكية الحكم والإدارة في الدول العربية :تنقسم الدولة في النظام الجمهوري إلي محافظات (الحكم المركزي) عاصمة الدولة وعواصم أقاليم إدارية ، ويمكن تقسيم دول الوطن العربي وفقاً لتقسيماتها الإدارية إلي الآتي :-

- **دول خماسية التقسيم:** حيث يتكون تقسيمها الإداري على خمسة مستويات إدارية ، وتمثلها أربعة دول عربية تمثل نحو ١٧.٤ % من جملة دول الوطن العربي ، وتمثلها (مصر – المغرب – اليمن – عمان) . وتتنوع مسميات أقسامها الإدارية ، ومساحة كل قسم بها ، وتقل كل قسم إداري في الهيكل الإداري لكل دولة . كما في جمهورية مصر العربية كدولة مركزية إلي محافظات والتي تقسم بدورها إلي مراكز

إدارية والتي تنقسم إلي مدن ومراكز ، حيث تقسم المدن إلي أحياء وشياخات ، و تقسم المراكز إلي قرى . والتي تقسم الأخيرة إلي قرى رئيسية (مقار وحدات محلية) وقرى تابعة . والقرية تقسم إلي توابع كالحصص والعزب والنجوع . بينما تقسم دولة المغرب (دولة ملكية) إلى جهات وكل جهة تقسم إلى أقاليم أو عمالة . وتقسم الأقاليم إلى دوائر تقسم إلى قيادات . وتقسم الأخيرة إلي جماعة حضرية أو قروية .و تقسم دولة اليمن (دولة جمهورية مركزية)إلى محافظات ، حيث تقسم محافظاتها إلى مديريات ثم مدن (حضر) وعزلة (ريف). وتقسم المدن إلى أحياء ثم حارات ، بينما تقسم العزلة إلى قرى ثم محلات . وكذا دولة عمان التي تقسم إلي محافظات ثم ولايات ، وتقسم إلى مدن ، وكل مدينة تقسم إلى نيابات حيث تقسم الأخيرة إلى قرى .

- **دول رباعية التقسيم:** يتكون تقسيمها الإداري إلي أربعة مستويات إدارية . وتمثلها دول (العراق – لبنان – الأردن – الجزائر – السودان – سوريا – الصحراء الغربية) حيث تمثل نسبة ٣٠.٤ % من إجمالي عدد دول الوطن العربي . تتنوع أقسامها الإدارية وفقاً للنظام المعمول به بكل دولة . حيث تقسم العراق إلي محافظات ثم قضاء ، وتقسم الأقضية إلى نواحي ، وتقسم الأخيرة إلي مقامية . بينما تقسم لبنان إلي محافظات ، التي تقسم إلى قضاء ثم تقسم الأقضية إلى بلديات ، وتقسم الأخيرة إلى منطقة أو محلية . وتقسم الأردن إلي محافظات ثم تقسم المحافظات إلي لواءات ، ويقسم كل لواء إلي قضاء ، وتقسم الأخيرة إلى مناطق . بينما تقسم الجزائر إلى ولايات ، بينما تقسم الولايات إلى دوائر حيث تقسم كل دائرة إلى بلديات ، وتقسم الأخيرة إلى أحياء . وتقسم السودان إلى ولايات ثم تقسم إلى محافظات ، والتي تنقسم بدورها إلى مديريات ، وتقسم الأخيرة إلى محليات . وجاء المحافظات علي قمة التقسيم الإداري بدولة سوريا . وتقسم إلى مناطق ثم تقسم إلى نواحي ، وتأتي القرية أو الحي في نهاية التقسيم الإداري . بينما جاءت الأقاليم في الصحراء الغربية في مقدمة التقسيم الإداري ثم تبعها عمالات ، والتي قسمت إلى بلديات ، وقسمت الأخيرة إلى نواحي .

- **دول ثلاثية التقسيم** : حيث يتكون تقسيمها الإداري إلى ثلاثة مستويات متباينة في المسميات والمساحات والثقل السياسي والإداري بالدولة ، وتمثلها دول (الأمارات العربية المتحدة – البحرين – تونس – السعودية – قطر –ليبيا –موريتانيا) ، وتمثل هذه الدول نحو ٣٠.٤ % من جملة دول الوطن العربي . جاءت الأمارة علي قائمة التقسيم الإداري لدولة الأمارات ، والتي قسمت كل إمارة إلى مناطق .وقسمت كل منطقة إلى قطع . بينما قسمت البحرين إلى محافظات ، ثم قسمت كل محافظة إلى منطقة ، وقسمت الأخيرة إلى مجمعات .وقسمت تونس إلي ولايات ، ثم معتمديات ، وقسمت كل معتمدية إلى عمادة . وتحتل المناطق بالسعودية على رأس التقسيم الإداري ، وتقسم إلى محافظات ، ثم مراكز . بينما قسمت قطر إلى بلديات ثم مناطق بكل بلدية . وتقسم البلدية إلى قطع . وتحتل المحافظات أو الشعبيات على رأس التقسيم الإداري الليبي ، والتي قسمت إلى بلديات ، وكل بلدية قسمت إلى محلة أو فرع بلدية . وقسمت موريتانيا إلى ولايات ، وقسمت كل ولاية إلى مقاطعة ، وقسمت الأخيرة إلى بلديات .
- **دول أحادية التقسيم** :حيث تتكون الدولة من مستوي واحد ؛وتمثله دول (جيبوتي التي قسمت إلى مناطق ولكل منطقة مدينة لإدارتها – الصومال – فلسطين)
- **خلت دولة جزر القمر من الأقسام الإدارية حيث تكونت من اتحاد أربع جزر لكل منها مدينة لإدارة شئونها .**

وخلاصة القول أن لكل قسم من الأقسام الإدارية في دول الوطن العربي دوره في بناء الدولة مهما صغر حجمه سواء من حيث الشكل والوظيفة التي يؤديها والمرتبة التي يحتلها في الهيكل الإداري للدولة .

المبحث الثاني :
مشكلات التقسيم الإداري وتأثيرها على الأمن القومي العربي

تعد مشكلات التقسيم الإداري ببعض الدول العربية عامل هام في خلق مشكلات توتر داخلي بين سكان الدولة الواحدة من ناحية ، أو مشكلات توتر مع الدول المجاورة سواء من دول الوطن العربي أو من خارجه . وفي كلا الحالتين فإن التقسيم الإداري له مردودة الأمني على الأمن القومي لدول الوطن العربي .ويعتمد الأمن

القومي للدولة على أربع ركائز ، تضم الأولى إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية، والثانية رسم استراتيجية لتنمية قوة الدولة سواء التنمية الأرضية والموارد الاقتصادية أو التنمية البشرية أو التنمية العسكرية والتنمية السياسية والمحلية ، والثالثة توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ليس فقط ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة ؛ وإنما بحماية أفكار مجموع سكان كافة أجزاء الدولة وتنمية روح الانتماء ، والرابعة إعداد سيناريوهات لمواجهة للتهديدات الداخلية والخارجية ، ومواجهة الروح الانفصالية واحتواء الأقليات ودمج السكان في خطط تنموية تربط بين أجزاء الدولة في إطار تكاملي .وسوف ندرس أهم مشكلات التقسيم الإداري بالدول العربية على مستوى الأقسام الإدارية الرئيسية فقط ومنها ما يلي:-

١-تباين الأقسام الإدارية بدول الوطن العربي :

تنوعت الأقسام الإدارية بدول بالوطن العربي من حيث السكان والمساحة والأقسام الإدارية .ويعد عامل توزيع السكان من أهم خصائص التقسيم الإداري ، فلابد من مراعاة التوازن السكاني بين الأقسام الإدارية في الدولة . ومن الجدول (١) يتضح تباين توزيع السكان بدول الوطن العربي . وأن كانت خرائط الكثافة أكثر دلاله من خرائط التوزيع ؛ حيث تنسب الأولي السكان للمساحة . وبدراسة نسبة التركز السكاني (٦- إبراهيم : ١٩٩٥ : صفحات متنوعه) بهدف معرفة نمط التوزيع السكاني بكل دولة . وقد بلغت نسبة التركز بالدول العربية ٤٣.١٤ % من أراضيها ، وهو معامل تشتت عالي يدل على عدم تجانس توزيع السكان على المساحة. وتم تقسيم الدول العربية وفقاً لمدي تركز سكانها كما يلي :-

أ- دول ترتفع كثافتها السكانية ، حيث قلة مساحتها ، وليس لزيادة عدد سكانها ، ويبلغ مدى تشتت سكانها أقل من(١): مثل دول(جزر القمر وقطر والبحرين و الكويت وجيبوتي والأمارات) .

ب- دول متوسطة الكثافة السكانية ، حيث تتوسط مساحتها ، يتوسط عدد سكانها ، ويبلغ مدي تشتت سكانها من (١ : ٣): مثل دول(عمان -الأردن – لبنان – تونس- الصحراء الغربية -الصومال) .

ج – دول يبلغ مدي تشتت سكانها أكثر من (٣) : حيث يزيد عدد سكانها ، وتتسع مساحتها ومنها (سوريا – اليمن -السودان – العراق – المغرب-موريتانيا- الجزائر – السعودية- ليبيا – مصر) . ومن المفارقات بأن

هذه الدول تحاول قوى غربية تسليط الضوء على مشكلاتها الداخلية. ورغم أن دولة جنوب السودان اقتطعت أراضيها وعشرة أقسام إدارية من السودان .. وتتفاقم مشكلات دارفور أخيراً للحصول على الحكم الذاتي كخطوة في الانفصال ، كما اقتطعت دولة الصحراء الغربية من دولتي موريتانيا والمغرب بعدد خمسة أقسام إدارية ، ولكن توجد مشكلات في تقسيماتها الإدارية . كما تدور حرب بين أرجاء دولة اليمن ، وقد دعت بعض المراكز البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقسيم سوريا لثلاث دويلات هي دولة علوية ودولة كردية ودولة سنية ، بينما دعي إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات هي دولة كردية ودولة سنية ودولة شيعية . ويوضح الشكل (٣) المعارك الضارية في سوريا والعراق وكيف يستغل المحافظات البعيدة عن نفوذ العواصم وغير المستغلة والمهمشة سكانياً وخدمياً لتكون بيئة صالحة لنشر الفكر الجهادي .

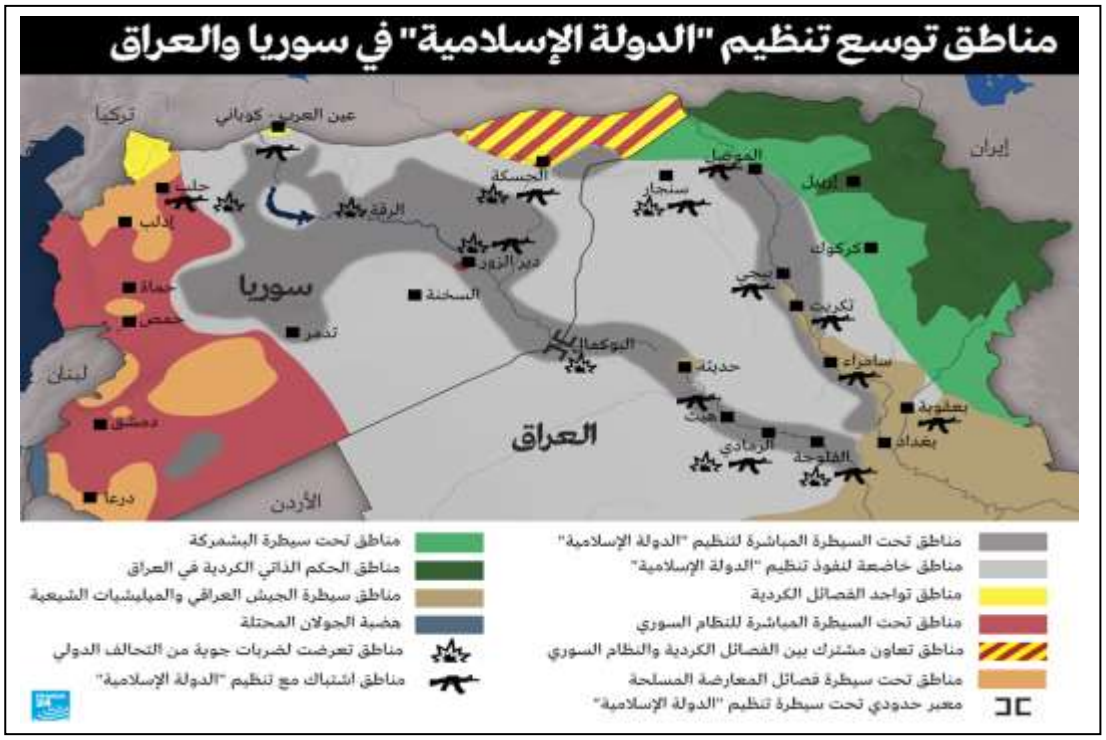

شكل (٣) يوضح مناطق توسع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سوريا والعراق
نقلاً عن جريدة الشرق الأوسط في إبريل ٢٠١٦ م

وتحاول القوي المتصارعة في دولة ليبيا فرض السيطرة علي الأقسام الإدارية التي تضم الثروات النفطية سواء في الشمال أو في الجنوب ، والتي أصبحت تهدد بتفتيت الدولة إلى دويلات صغيرة .ومحاولة تقسيمها

لثلاث دويلات تعرف بعواصمها طرابلس وبني غازي وسبها . بل ودعت لتقسيم المملكة العربية السعودية إلى خمس دول لتضم دولة دينية تضم المدينة ومكة ، ودولة الجنوب ودولة الشمال ودولة الوسط ودولة الخليج. بينما ورد بهذا المخطط بأنه يمكن تقسيم مصر إلى دولتين (الدولة الإسلامية في الدلتا والدولة القبطية في الصعيد)، ولكن مصر دولة نسيجها متماسك ، ورغم فشل بعض هذه المخططات حتى الآن ، ولكنها تحاول تطبيق استراتيجيات أخرى لإضعاف الترابط بين أرجاء دول الوطن العربي وبعضها . ولمواجهة هذه الاستراتيجيات لتقسيم دول الوطن العربي يتطلب ذلك تنسيقاً وتكاملاً بين دول الوطن العربي وإعادة النظر في تركيبه الداخلي (٧- المشاط : ٢٠١٤: مقال) .

وثمة تباين واضح بين توزيع السكان وتركزهم في دول الوطن العربي ، وهو توزيع السكان داخل الدولة ، ويرتفع عدد سكان المدن العواصم في دول الوطن العربي كما في القاهرة في مصر ، طرابلس في ليبيا وبغداد في العراق والرياض في السعودية ... وغيرها من دول العواصم لما فيها من عوامل جذب سكاني كونها المدينة العاصمة ، وتوجد في المرحلة الثانية المدن العواصم الإقليمية للأقسام الإدارية ؛ حيث حاضرة المحافظة أو الولاية أو المنطقة ، وتتسم بارتفاع عدد سكانها ، وعادة ما يعمرها طبقة المثقفين والسياسيين ورجال الأعمال وتتركز بها المصالح الحكومية . وتتخذ بعض الدول ترتيباً لهذه المدن – مدن درجة أولي ومدن درجة ثانية . وتعد هذه المدن عامل هام في توجيه سياسة الدولة ككل . وتتماشي حدود التقسيمات الإدارية في الدول التي بها أنهار ودلتاوات مع مائية الأنهار وفروعها ومجاريها المائية الرئيسية ، وخاصة في الدول ذات الطبيعة الزراعية والسهول السهلية كما في (مصر والعراق وسوريا) . وتكمن مشكلات هذه التقسيمات الإدارية في صغر مساحات أقسامها الإدارية حول هذه الأنهار ودلتاواتها ، وتتسم حدودها بكثرة التعرجات وعدم اندماج أشكالها . بينما تبقي باقي مساحة الدولة مخلخلة سكانياً ، وتهمش باقي مجتمعاتها إدارياً وسياسياً ، بل وقد يتطلع سكانها إلي الانفصال إذا تصادف وجود عدم تجانس في التوزيع السكاني ؛ سواء في عدم التجانس العرقي أو التركيب الديني مع باقي الدولة . ويتجلى ذلك في أكراد العراق وسوريا وسكنهم في مناطق وعرة تضاريسياً في الشمال والشمال الغربي ..

بينما تتسم حدود الأقسام الإدارية في المناطق الوعرة أو المخللة سكانياً بالاستقامة وقلة التعرجات ، واتخاذها للأشكال المستقيمة كما في مناطق صحراء الربع الخالي في السعودية ، وحدود محافظات الوادي الجديد ومطروح في مصر ، وحدود محافظات أو شعبيات جنوب ليبيا .

جدول (١) توزيع مساحات وحدود وسكان دول الوطن العربي(٨- (cia,worldfact2015)

الدولة	مساحتها /كم٢	حدود سياسية /كم		حدود أقسامها الداخلية / كم	أقسام إدارية	معامل الاحتكاك	عدد السكان
		البرية	البحرية				
الجزائر	٢٣٨١٧٤١	٦٧٣٤	٩٩٨	٣٥٢٠٩٣	٤٨	٢.٤	٣٩٥٤٢١٦٦
السعودية	٢١٤٩٦٩٠	٤٢٧٢	٢٦٤٠	٢٥٣٠٨٥	١٣	١.٥	٢٧٧٥٢٣١٦
السودان	١٨٦١٤٨٤	٦٨١٩	٨٥٣	٢٢٠٣٩١	١٥	٢.٣	٣٦١٠٨٨٥٣
ليبيا	١٧٥٩٥٤٠	٤٣٣٩	١٧٧٠	٢٢٤٩٥٩	٢٥	٤.٦	٦٤١١٧٧٦
موريتانيا	١٠٣٠٧٠٠	٥٠٠٢	٧٥٤	١٥٧٨٦١	١٣	٥.٣	٣٥٩٦٧٠٢
مصر	١٠٠١٤٥٠	٢٦١٢	٢٤٥٠	١٨٠٦٩٥	٢٦	١.٦	٨٨٤٨٧٣٩٦
الصومال	٦٣٧٦٥٧	٢٣٨٥	٣٠٢٥	٩٩١٨١	١٨	٢.٦	١٠٦١٦٣٨٠
اليمن	٥٢٧٩٦٨	١٦٠١	١٩٠٦	١٢٤٢٠٥	٢٠	١.٢	٢٦٧٣٧٣١٧
المغرب	٤٤٦٥٥٠	٢٣٦٢	١٨٣٥	١٤٩٤٤٣	١٥	٢.٥	٣٣٣٢٢٦٩٩
العراق	٤٣٨٣١٧	٣٨٠٩	٥٨	١٣١٤١٧	١٨	٢.٥	٣٧٠٥٦١٦٩
عمان	٣٠٩٥٠٠	١٥٦١	٢٠٩٢	٦٧١٦٠	١١	٢.٣	٣٢٨٦٩٣٦
الصحراء الغربية[٩]	٢٦٦٠٠٠	٢٠٤٩	١١١٠	٢٨٢٢٩	٥	٢.٣	٥٧٠٨٦٦
سوريا	١٨٥١٨٠	٢٣٦٣	١٩٣	٧٢١٧٦	١٤	٣.٦	١٧٠٦٤٨٥٤
تونس	١٦٣٦١٠	١٤٩٥	١١٤٨	٨٩٥٤٤	٢٤	٣.٧	١١٠٣٧٢٢٥
الأردن	٨٩٣٤٢	١٧٤٤	٢٦	٤١٣٣٥	١٢	٤.٢	٨١١٧٥٦٤
الأمارات	٨٣٦٠٠	١٠٦٦	١٣١٨	٣٥١٦٩	٧	٢.٩	٥٧٧٩٧٦٠
جيبوتي	٢٣٢٠٠	٥٢٨	٣١٤	١٣٦٧٩	٦	٢.١	٨٢٨٣٢٤
الكويت	١٧٨١٨	٤٧٥	٤٩٩	١١٥٥٥	٦	٠.٠٠٠١	٢٧٨٨٥٣٤
قطر	١١٥٨٦	٨٧	٥٦٣	١٣٥٦٣	٧	٠.٠٠٠٢	٢١٩٤٨١٧
لبنان	١٠٤٠٠	٤٨٤	٢٢٥	١٢٢٤٨	٦	٠.٠٠٠٧	٦١٨٤٧٠١
جزر القمر	١٨٦٢	–	٣١١	–	٤	–	٧٤٩٠٠٠
البحرين	٧٦٠	–	١٦١		٤	–	١٣٤٦٦١٣

فلسطين(قطاع غزة)	٣٦٠	٧٢	٤٠	١٠٣٩	١٦	٠.٠١	١٨٦٩٠٥٥
الإجمالي	١٣٣٩٨٣١٥	٥١٨٥٩	٢٤٢٨٩	٢٢٧٩٠٢٧	٣٢٣	–	٣٧١٤٥٠٠٢٣
دول تم احتلالها واقتطاعها من أراضي الوطن العربي وأصبحت دول غير عربية :							
إسرائيل	٢٠٧٧٠	١٠٦٨	٢٧٣	١٧٣٨١	٦	٠.٠٠٠٣	٨٠٤٩٣١٤
جنوب السودان	٦٤٤٣٢٩	٦٠١٨	–	١١٧٠٨٣	١٠	٣.٣٩	١٢٠٤٢٩١٠

٢- هامشية مواضع العواصم الإدارية بالنسبة لأقاليمها الإدارية: لكل دولة نواه (منطقة قلب) وهي النواة المركزية التي انطلقت منها الدولة وصولاً لحدودها الخارجية ؛ والتي ينتهي عندها نفوذها ليبدأ نفوذ وسيادة دولة أخري مجاورة . ويعد الإقليم السياسي والدولة أساس الدراسة في الجغرافيا السياسية . والأقاليم الداخلية للدولة تحمل خصائص إدارية وسياسية ، وللعاصمة الإدارية الإقليمية دورها في حياة الدول ، مع عنصر السكان والطبيعة الجغرافية ، وتؤثر في قوة الدولة داخلياً وخارجياً . فقد تبحث العاصمة المحلية عن تبعية بحكم موقعها في منطقة منعزلة ومنطقة نفوذ مشترك بين دولتين إحداهما قوية والأخرى ضعيفة ، وقد يزيد من ذلك تجانس سكاني سواء عرقي أو ديني أو لغة فينجذب السكان مع الطبيعة لتغير التبعية الإدارية والتبعية السياسية لهذا المكان للدولة القوية . لذلك فإن مقياس قوة الدولة تترجم في ثبات حدودها الداخلية والخارجية (نضج إداري = توزيع متجانس للسكان المحليين = ثبات إداري في الحدود الإدارية الداخلية بين أقاليمها = ثبات في حدودها السياسية الخارجية مع جيرانها) .

٣-ترسيم الأقسام الإدارية في مناطق الحدود السياسية:

لابد من مراعاة الأقسام الإدارية في مناطق الحدود السياسية للدولة مع الدول المجاورة ، حيث تنفرد مناطق الحدود بخصائص جغرافية منفردة عن باقي أقسام الدولة . ومنطقة الحدود ما هي إلا ظاهرات نشأت نتيجة لظروف الاحتكاك والاتصال بين الدول المتجاورة ، وتمثل منطقة انتقال بين توزيعات الظاهرات البشرية والطبيعية ، وقد يختلط فيها الشعوب واللغات واللهجات ، وفي مثل الدول العربية قد تفصل مثل هذه الحدود بين قبيلة سكانية واحدة . بين دولتين متجاورتين كما في قبيلة البشارية التي تسكن منطقة حلايب وشلاتين بين

مصر والسودان . وقد تسعى الدولة لتوطين السكان على حدودها مع الدول المجاورة ، وتعطي أهمية لوجستية لهذه الأقسام ؛ سواء في تصغير مساحتها الإدارية مع تقديم دعم خدمي لهؤلاء السكان المحليين ليظل ولائهم للحكومة المركزية بعيداُ عن استقطاب الدول المجاورة لهم .

أكثر الدول العربية تأثراً في مناطق حدودها السياسية الجمهورية العربية الليبية حيث تمتد حدودها مع جيرانها في صحاري . في الوقت نفسه تعد صحراء الربع الخالي أحسن تمثيل لمنطقة حدود فاصلة بين المملكة العربية السعودية وبين سلطنة عمان والبحرين في الشرق والجنوب الشرقي ، وفي الجنوب مع اليمن ، إلا أن هذه المناطق بقيت بها مشكلات سياسية عالقة حيث لم يحدد الخط الفاصل بين هذه الدول في هذه الصحراء (ميراث استعماري) . وتكررت المشكلة في شمال شبه الجزيرة العربية مع عملية تخطيط الحدود تدريجياً بين المملكة العربية السعودية وشرق الأردن (١٠- عقيل : ١٩٦٢ م : ١٩٩) والعراق والكويت .

وقد يزيد نفوذ بعض الأقسام الإدارية الهامشية على حساب ضعف الحكومات المركزية ، بل وقد تضيف لنفسها أراضي جديدة بعيداً عن قلب الدولة المركزي بحدود إدارية جديدة (تعمير مساحات من الصحراء أو تجفيف أجزاء من البحيرات والمستنقعات المتاخمة في حدودها)، ويصبح لها دورها الفعال خارجياً وداخليا ، ويتعاظم دورها في السيطرة ، وقد يزيد من قوتها أن تسلح نفسها . أو تحصل على حكم ذاتي كما حدث في إقليم دارفور بدولة السودان . ويكون بذلك خطوة أولى نحو الانفصال وتفتيت الدولة كما تزعم مجموعات الحوثيين في اليمن ، أو داعش في العراق (مزاعم نشأة الدولة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية) .

وفي الدول ذات الطبيعة الصحراوية يتماشى التقسيم الإداري مع المظاهر الطبيعية من سهول وأودية وجبال وفقاً للطبيعة الجغرافية للدولة ما أمكن ذلك . ومثال ذلك دولة السعودية واليمن والمغرب . وتصبح الدولة متمركزة في عمران المدن الساحلية أو المدن ذات الطبيعية الاقتصادية المتميزة بعيداً عن الانتشار العادل للسكان على أراضي الدولة .

يفضل أن تكون العاصمة في موقع جغرافي متميز لتسهيل أعمال الإدارة لكافة أقاليمها الإدارية. ولتقصير المسافات إلي حدها الأدنى إذا ما بقيت الظروف الجغرافية كما هي عليه . وتعني بالهامشية البعد والتطرف ،

والمفروض أن الإطار الإداري يحدد إقليماً متميزاً مرتبطاً بعاصمة متوسطة من شأنها أن تؤدي وظائفها الإقليمية بكفاءة في إطار مساحي وحجم سكاني مناسب ؛ مما يزيد من تأثيرها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الإقليم الذي يتبعها (احتواء إداري وسياسي)، سواء لموضع عاصمة الدولة ككل أو لاختيار العواصم الإدارية للأقسام الإدارية بالدولة. وقد تكمن المشكلة في اختيار موضع وموقع العاصمة أو عدم الترسيم الأمثل للحدود الإدارية للقسم الإداري . وفي كلا الحالتين يشوب موضع العاصمة الهامشية بالنسبة لإقليمها الإداري ، ونتاجه ما يلي :-

١- مناطق نفوذ مشترك بين الأقسام الإدارية وبعضها البعض . أو على الحدود الدولية في الأقسام الإدارية المتاخمة لهذه الحدود الدولية .

٢- تباين توزيع مساحات الوحدات الإدارية علي جانبي الحدود الدولية وفقاً لطبيعة كل تقسيم إداري داخلي بين الدولتين المتجاورتين .

٣- الأقسام الإدارية في المناطق الحدودية (سواء الجيوب السياسية – أو الأقسام الإدارية على طول الحدود السياسية مع الدول المجاورة ..) ، وكثيراُ ما توجد جيوب سياسية بين حدود الدولتين المتجاورتين ، وتتعامل كل دولة وفقاُ لتقسيماتها الإدارية وتبعيته إدارياً وفقاً لتقسيمها الإداري المتبع بها كما في مشكلة حلايب وشلاتين بين مصر وحكومة دولة شمال السودان بعد تقسيم دولة السودان شمالاً وجنوباً . خير مثال بعد تفاقم أوضاع الجنوب ودارفور، وتفتيت الدولة السودانية .

٤- تباين أشكال الأقسام الإدارية على مستوي الدولة وعلاقتها بشكل الدولة . وقد يقلل الكثير من هذا ولكن كثيراً من الدول العربية يؤثر شكلها في الحفاظ علي وحدتها كما في دولة السعودية بينما نفس عامل الشكل يهدد دولة مثل اليمن لاستطالة شكل الدولة وكثرة النتوءات به ، وطول حدودها مع جيرانها .

٥- تباين الأنظمة السياسية في الدول العربية ما بين الملكي والجمهوري والاتحادي ، مما جعل التطلع والتباين في الأنظمة السياسية وطريقة معالجة التقسيمات الإدارية في الدول العربية غير مستقر وفقاً لمعايير متباينة . مما له الأثر الأكبر في عدم استقرار التقسيمات الإدارية في توجهاتها السياسية التنموية .

٦- تباين مسميات الأقسام الإدارية بين دول الوطن العربي وتباين أعداد الأقسام الإدارية بكل دولة وهيرايكيتها ، ومجال نفوذ العواصم المحلية وعاصمة الدولة . فالمحافظة تقسيم إداري أولي في عدد من البلدان العربية مثل مصر والعراق وسوريا ولبنان واليمن والكويت والبحرين وفلسطين العربية ؛ بينما تشكل المستوى الإداري الثاني في السعودية والسودان .

٧- تباين أهداف التقسيم الإداري من دولة لأخرى بالوطن العربي .وتتنوع أهدافه. فقد تأخذ دولة مثل الأمارات العربية المتحدة ببعض الأسس العلمية والمعايير لتحقيق العدالة في توزيع الثروات البترولية على السكان المحليين . بينما قد تهدف بعض الدول إلي تحقيق الأمن الداخلي وتوازن توزيع الخدمات وحسن جباية الضرائب كما في مصر . بينما تتطلع بعض الدول لتحقيق التوازنات في ضم كيانات سكانية متجانسة في العرق أو في الديانة أو في المذاهب الدينية كما في دولة العراق (المحافظات الشمالية أكراد " شيعه " والمحافظات الجنوبية " سنه") .

٤-تباين توزيعات الوحدات الإدارية و السكان بالأقسام الإدارية :

- يتضح من الجدول (١) ارتفاع معامل الاحتكاك والخطورة الداخلية(١١- عجلان:٢٠١٥ : ٣١٤) في الدول العربية التالية (موريتانيا وليبيا). ويعد هذا المعامل مؤشر على اضطراب العلاقة بين السكان وكثافتهم وتوزيعهم من ناحية وبين عدد الوحدات الإدارية وأطوال حدود أقسامها الإدارية الداخلية وعلاقتهما بالمساحة من ناحية أخري. ومدلول هذه المؤشر ينذر بإمكانية فصل أقسام إدارية داخلية في الدول ذات المساحات الفضفاضة بالنسبة لأقسامها الإدارية ، ويزيد معامل الاحتكاك بزيادة الكثافة السكانية وخاصة مع تباين خصائص السكان ؛ وقد ينذر بإمكانية انفصال أقسام إدارية جديدة ، قد تأخذ شكل حركات انفصالية عن كيان الدولة وفقاً للدوافع السياسية المختلفة .
- جاءت موريتانيا بأعلى معامل احتكاك في الدول العربية (٥.٣) نظراً لاتساع مساحتها الإدارية وقلة عدد وحداتها الإدارية مع تدني كثافتها السكانية ، وعدم توزيعهم العادل علي مساحات الدولة المترامية مما ينذر بإمكانية تكوين وحدات إدارية داخل إطار الدولة مع إعادة توزيع وانتشار السكان في أقسام إدارية تنموية

جديدة وخاصة بعد تدويل مشكلة الصحراء الغربية ورسم حدودها السياسية على خريطة الوطن العربي ، ومحاولة رسم حدودها الداخلية والخارجية بالمنطقة.

- وجاءت ليبيا بمعامل احتكاك إداري مرتفع ، نظراً لطول حدودها الخارجية مع دول الجوار ، كما تزيد أطوال حدودها الداخلية مع اتساع مساحتها ، بينما تقل كثافتها السكانية . وسجلت نحو (٤.٦) ، وينذر بإمكانية فصل أقسام إدارية جديدة داخل الكيان الليبي ، ويمكن التخطيط لذلك وفقاً لخطط تنموية للربط بين الشمال والجنوب والشرق والغرب . وعلى الرغم من توسط مساحة دولة الأردن ؛ إلا أن تباين شكلها وعدم اندماجه زاد من طول حدودها الإدارية لكثرة تعرجاتها وكثرة الجيوب الإدارية بين وأقسامها الإدارية ، وساعد في ذلك تباين توزيع الكثافة السكانية بالدولة (٣.٦) ويمكن إعادة توزيع الأطر الإدارية بدول الأردن ، مع إمكانية زيادة أقسامها الإدارية في الوحدات الإدارية الشمالية الفضفاضة .
- بينما أختلف الأمر قليلاً في تونس (٣.٧) وسوريا (٣.٦) ، حيث ترتفع الكثافة السكانية لزيادة عدد السكان بالنسبة للمساحة ، وتركز الوحدات الإدارية في الدولتين الأولي والثانية علي ساحل البحر المتوسط ، وزيادة عدد الأقسام الإدارية في الأولي زاد من معدلات الاحتكاك بين طول حدودها من ناحية والضغط على الخدمات بارتفاع الكثافة السكانية من ناحية أخرى . بينما اثر قلة الوحدات الإدارية مع زيادة الكثافة السكانية في سوريا في بقاء الوحدات الإدارية البعيدة عن الساحل فضفاضة قليلة السكان . تحتاج إلى إعادة توزيع للأطر الإدارية وفق خطط تنموية للربط بين أطراف الدولتين وخاصة السورية ، نظراً لعدم اندماج شكلها وتباين العنصر السكاني والتدخل الخارجي في الضغط علي الأقليات للانفصال .
- تباينت الدول العربية في معامل الاحتكاك نظراً لطبيعتها الجغرافية في اتساع المساحة وزيادة عدد وحداتها الإدارية وتباين توزيع السكان وكثافتهم . كما أثر الشكل في تباين طول حدود الأقسام الإدارية كما في دول الأمارات العربية المتحدة نظراً لارتفاع الكثافة السكانية وكثرة عدد الوحدات الإدارية ، وطول حدودها وفقاً لعدم اندماج شكلها . بينما جاءت المغرب والعراق بمعامل احتكاك مرتفع نظراً لعدم اندماج شكل الدولتين وارتفاع الكثافة السكانية وتباينها بين أرجاء الدولتين (ترتفع الكثافة في جنوب العراق عن شماله نظراً

لطبيعة البيئة السهلية في جنوب العراق ونهري دجلة والفرات ، وترتفع الكثافة في المناطق الساحلية دون المناطق التضاريسية الوعرة بوسط وجنوب المغرب) ، وهذا ينذر بضرورة توجه الدولتين لزيادة الأقسام الإدارية وإعادة رسم أقسام إدارية وفق خطط تنموية لاستيعاب المساحات المهمشة من هذه الدول وإعادة توزيع السكان . وخاصة بعد تطلع سكان شمال العراق للحكم الذاتي ، ويساعد في ذلك تبيان توزيع السكان بالدولة العراقية ، وتدخل دول الجوار في إعادة رسم الحدود الداخلية للعراق أو انفصاله لتأمين حدودها وإعادة رسم حدود دولية جديدة بالمنطقة ومنها إيران وتركيا . كما أن نشأة دولة الصحراء الغربية قد يحتاج إلى إعادة رسم الحدود الداخلية والخارجية لدولة المغرب مع دول الجوار في ظل تدويل مشكلة الصحراء الغربية وظهورها ضمن الخريطة السياسية للعالم العربي .

- اتخذت عدة دول عربية أشكال متباينة منها المستطيل الملتوي كما في دولة الصومال واليمن وعمان ، نظراً لطبيعة موقع الأولي والثانية علي ساحل مدخل البحر الأحمر ، وموقع الثالثة على مدخل الخليج العربي بالتوالي. وهذه الطبيعة الساحلية انعكست علي أشكال الأقسام الإدارية الداخلية للدول . ورغم تدني كثافتهما السكانية ، وصغر مساحتيهما فإن معامل الاحتكاك مرتفع .

٥-**تباين توزيع المحلات العمرانية والتوابع بالأقسام الإدارية** : تباينت معدلات التباعد بين المراكز العمرانية على مستوى كافة دول الوطن العربي وعلى كافة مستوياته الإدارية .

٦--**توزيع الأقليات العرقية والدينية** : توجد العديد من القبائل الرعوية وسط جموع السكان الفلاحين أو على هوامش المدن الحضرية أو هوامش العمران المستقر . وتحاول دولة السعودية في تجميع سكان البدو بأطراف الوحدات الإدارية وربطها بطرق ومرافق علي شبكة الطرق لتواصلهم بالعواصم الإدارية وتقديم خدمات لها . وترسيخ مفهوم ثقافة المواطنة كمبدأ للحفاظ علي الأرض وسيادة الدولة .

٧-**مشكلات إدارية تاريخية:** إن الحدود السياسية التي تشكل الإطار العام للنظم السياسية في المنطقة العربية ما هي إلا نتاج للفترة الزمنية الممتدة من ١٨٣٠ – ١٩٢٣ م ، عندما بدأت الإمبراطورية العثمانية في التفكك والاضمحلال .فقد اعتمدت العديد من هذه الحدود الدولية على التقسيمات الإدارية العثمانية ، كما أن بعض

العواصم الإقليمية صارت العواصم القيادية للدول الحديثة بالمنطقة ، ومازالت بعض قوانين الدولة العثمانية تطبق على الأراضي والممتلكات والأحوال الشخصية ، وحقوق الأقليات في العديد من دول المنطقة . وتعد الحدود في الوطن العربي حدود قوة فرضت على دوله بعد الحرب العالمية الثانية ، ولم تطبق المعايير العلمية المعهود في ترسيم الحدود بين الدول العربية ، وتعود لمرجعية استعمارية كاتفاقية سايس سبيكو المتضمنة تقسيم دول الوطن العربي بين بريطانيا وفرنسا (١٢- سعيد : ٢٠١٤ : ٦٦٩)ولذلك معظم الحدود حدود هندسية رسمت بطريقة الوصل بين نقطتين واضحتين بخط مستقيم وخاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة (قليلة السكان وقتها-أو المناطق الصحراوية النائية) .وكان التقسيم في معظم المناطق تخوم أكثر منه حدود . وقد تم ذلك دون مراعاة لمشكلات إدارية وسياسية عالقة كصحراء الربع الخالي . وتبع نشأت العديد من الحدود الدولية العديد من التقسيمات الإدارية لكل دولة يشوبها الكثير من المشكلات التي قد تؤدي لتجزئة هذه الدول إلى دويلات صغيرة ومنها ما يلي :-

ورثت الدول الاستعمارية الكبرى المنطقة العربية ، حاجة فرنسا الاستعمارية من جبال لبنان على خيوط الحرير الطبيعي الذي يقوم إنتاجه على زراعة أشجار التوت التي تعيش عليها دودة القز ، كانت وراء تدخل في تقسيم دولة لبنان في عام ١٨٦٠ م . وذلك بعد وجود مجازر عرقية من طائفتي الدروز والموارنة . وقد أنزلت قوة فرنسية في بيروت لحفظ السلام في المنطقة ،والضغط على السلطة العثمانية في إعطاء مصرفية جبل لبنان استقلالاً ذاتياً مع تعيين حاكم مسيحي عليها ، وربطها مباشرة مع الباب العالي . وقد قدمت دعماً إضافياً ثقافياً وتجارياً وعلمياً لهذه المنطقة ، وتمديد خطوط سكك حديدية جديدة.

وقد فرضت الدول الاستعمارية حدوداً اعتباطية لمختلف دول الوطن العربي دون أن يكون هناك رأي لسلطاتها المحلية في ذلك ، بالإضافة إلي أن هذه الحدود لا تستند إلي أي مظاهر طبيعية ، بل هي حدود اصطناعية رسمتها هذه الدول لتحقيق أهدافها (١٣- السرياني : ٢٠٠١ : ٢- ٤٦).

منطقة الهلال الخصيب : جغرافيا هي المنطقة التي تمتد من ساحل البحر المتوسط غرباً ومنطقة الخليج العربي في الجنوب الشرقي وحدود دولة تركيا في الشمال ومنطقة شبة الجزيرة العربية من الجنوب . وتم تقسيمها

سياسياً إلي (العراق – سوريا – الأردن – فلسطين – لبنان) . بعد أن كان يمكنها أن تضم إقليماً سياسياً منفرداً في قوته السياسية والاقتصادية، ونظراً لأهميتها فقد وضعت تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني ؛ حيث كانت تعد الظهير السياسي من الإمبراطورية العثمانية في المنطقة العربية . وقد ضم الجانب التركي لواء الأسكندرونه السوري لأهميته علي البحر المتوسط . وقد قامت فرنسا بأكبر تأثير في خلق الكيان اللبناني ، وقد تضاعفت مساحة مصرفيته التي تأسست عام ١٨٦٤ م . وزاد عدد سكانه من المسيحيين . وقد ساعدت فرنسا لبنان على إعلان استقلالها بالكيان الذي رسمته لها عام ١٩٤١ م ، بل وأخرت إعلانها الرسمي بدولة لبنان إلا عام ١٩٤٦ م مع إعلان دولة سوريا في نفس العام .

حكم البريطانيين العراق ، ولكنها فقدت السيطرة عليه بعد ضم لواء الموصل عام ١٩٢٦ م . والذي أكتشف فيه البترول عام ١٩٢٧ م . وقد زادت معارضة الأكراد لهم ، وقد أنتهي الانتداب في العراق عام ١٩٣٠ م ، وبقيت القوات البريطانية في العراق حتى عام ١٩٥٦ م . وقد قام البريطانيين بتقسيم منطقة العراق بعدة تقسيمات كان لكل منها منطقة حماية وسياسية إدارية ترمي إلي القضاء علي الثورات المحلية بالدولة العراقية . وأصلت لهذه التقسيمات والتي تماشت بعض الشيء مع الطبيعة السكانية للدولة العراقية من شيعة وسنة وأكراد .

بدأ حكم الانتداب البريطاني على فلسطين والأردن عام ١٩٢٢ م ، وتحولت فلسطين من دولة عربية ذات سيادة إلى دولة يهودية ، وارتبطت التغيرات بالخريطة السياسية بالمنطقة وأتساع دولة إسرائيل من ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧ م . مرتبطة بدولة بريطانيا . أما الأردن فكانت دولة ضعيفة اقتصاديا بعد فصل فلسطين عنها ، والتي أبعدها عن البحر المتوسط ، غير أن الأردن في المقابل كانت تعد منفذاً استراتيجياً وممراً جنوبياً يوصل إلى العراق ودول الخليج العربي الأخرى.

٨-**تأثيرات خارجية على سياسيات الوطن العربي الداخلية** :من أهم الضغوط السياسية علي دول الوطن العربي الشراكة الأوربية المتوسطية ، ومجموعة التحالفات الأمنية العسكرية التي انعكست سلباً على واقع الأمن القومي العربي وشملت التحالف الأمريكي الإسرائيلي ، والتحالف الإسرائيلي الإثيوبي ، والإسرائيلي مع

دولة جنوب السودان ، إضافة إلى الربيع العربي(١٤- المغازي : ٢٠١٢ : ٨).كذلك كان لغياب الاستراتيجية العربية الموحدة من ناحية ، وتنامي القوى السياسية لدول المنطقة العربية بسرعة من ناحية أخرى، وميل كل منها نحو صناعة عمق استراتيجي لقوتها من ناحية ثالثة ، الأثر البالغ في تقسيم العمق العربي الكبير إلى وحدات إقليمية اصغر، مما ساعد على توفير المناخ المناسب لإيران لتقوم بالضغط على الجناح الشرقي للمنطقة العربية ، كما تحاول تركيا بعد فترة إهمال طويلة الضغط على الشمال الشرقي للمنطقة العربية لصناعة عمق استراتيجي لها، وتقوم إسرائيل بتعقيد خريطة الصراع على العمق الدفاعي والاستراتيجي بتعميق الخلافات والصراعات وتفريغ المنطقة العربية من إمكانات التنمية من ناحية ، ومحاولة تحطيم الآلة العسكرية للقوى المتنامية من ناحية ثانية ، وصناعة عمق أمنى لها بزيادة المناطق شبة الحاجزة وقت السلم ، ونقل ساحة المعارك إلى أراضي الجيران وقت الحرب ، ومراقبة الصراع على العمق العربي من ناحية أخرى (١٥- مصيلحي : ١٩٩٢ : ١٦٠) .

المبحث الثالث :

معايير التقسيم الإداري الأمثل لدول الوطن العربي

تعد دراسة الحدود الإدارية بالدولة هي امتداد طبيعي لحدودها السياسية ، ولا تقل عنها أهمية ؛ فإذا كانت الحدود السياسية بين الدول هي نطاق سيادة خارجية فإن الحدود الإدارية والتقسيم الإداري للدولة له تداعياته بداية من حركة الأفراد والسلع والأمن وتقديم الخدمات ، وحصر الموارد البشرية والاقتصادية ووصولاُ إلى الأمن القومي وتماسك بنيان الدولة ، وتوزيع الدوائر الانتخابية والميزانيات ... وغيرها من تنظيمات سياسية للدولة داخلياً . وبات التقسيم الإداري مسألة وطنية ذات أبعاد سياسية وفقاً لأنظمة الحكم المركزي السائدة في الدول العربية، ولم تتمكن هذه الدول من الاستفادة من الأبعاد المكانية والتجاور الجغرافي واختلاف الحضارات والأجناس والأعراق ببناء دول ديمقراطية على أسس الحكم المحلي وتوزيع السلطات .

لابد من الارتكاز علي محوريين هامين أولهما الاهتمام بالجانب الفيزيقي (المساحات الوحدات الإدارية – توزيع الميزانيات بالأقسام الإدارية مع وضع في الاعتبار عدد السكان والمساحة وطبيعة القسم الإداري من

مناطق حدودية أو بؤر تعميريه – توزيع السكان وخصائصهم الديموغرافية – أعداد الوحدات الإدارية التابعة للقسم الإداري ... الخ) ، وثانيهما التركيز علي الجانب السياسي بانتهاج سياسة التخلي عن المركزية للمحليات . وذلك عن طريق وضع أطر سياسية جديدة من تصريف الأمور الداخلية تحت مراقبة من الحكومة المركزية ، وإعطاء صلاحيات للأقاليم في إدارة شئونها الداخلية .

ووضع آليات لتنفيذ ذلك من خلال المجالس المحلية الشعبية والمجالس النيابية والأجهزة الرقابية التي تكون من أهم أدوات الحكومات المركزية لمحاربة الفساد ووضع خطط التنمية المحلية والإشراف على المشروعات اللوجستية و التنموية بالدولة . **ومن أهم المعايير :**

المعايير الأنثروبولوجية والثقافية والأيديولوجيات : يجب التغلب علي التباينات بين السكان برفع قيم الانتماء داخل الدولة وإعلاء القومية العربية ، والبحث عن المعايير الاقتصادية والربط بين محاور التنمية المتكاملة والشاملة لأطراف الدولة ، ويساعد ذلك فى خلق كيانات اقتصادية متكاملة زراعية صناعية تجارية ، وخلق توازنات لخرائط تنمية الأقاليم والأقسام الإدارية بالدولة بخطط واضحة قصيرة وطويلة الأجل تلبي رغبات السكان المحليين في الاستغلال الأمثل للبيئات المحلية .

التنمية المحلية المستدامة ودورها في إعادة خريطة الأقسام الإدارية في دول الوطن العربي: لابد من مراعاة بعدين هامين أولهما وجود نظم ديمقراطية حقيقية تراعي في أقسامها التوازن في توزيع السكان والموارد الاقتصادية والمساحات وتوزيع الميزانيات وفقاً لتقسيمات إدارية أكثر توافقاً مع حدودها الجغرافية . وثانيهما وجود تنمية شاملة واقتصاد متكافئ ومتكامل وفق أنظمة سياسية تؤمن بالمحليات ودورها في تحقيق تنمية مستدامة والتخلي التدريجي عن المركزية .

التعامل مع التحديات السياسية والاستراتيجية الخارجية :

خطر وجود إسرائيل على الأمن القومي العربي:

تعمل إسرائيل على عزل نقطة الارتكاز الجغرافي العربي عن القلب العربي الأسيوي والقلب الأفريقي ، وأصبحت بالفعل الحاجز المانع للاتصال الطبيعي بين البلاد العربية . وأخيرا الغزو المخابراتي لدولة

جنوب السودان مؤخراً بعد إعلان دولة جنوب السودان في ٩ يوليو ٢٠١١م بناءً على رغبة دولية قوية لفصل جنوب السودان ، حيث تلاقت جميع المصالح الأمريكية والإسرائيلية وحتى الإفريقية بدول الجوار في إثيوبيا وكينيا وأوغندا حيث دعموا جميعا قوات التمرد بقيادة جون جارنج ومن بعدة سلفا كير بهدف التواجد الفعلي على أرض جنوب السودان التي ترى إسرائيل والولايات المتحدة فيها أفضل وسيلة للسيطرة على العمق الإفريقي ، وتهديد الأمن القومي العربي عامة ، والمصري السوداني خاصة ، وبشكل مباشر ، إضافة إلى الحصول على النفط السوداني من الجنوب والاستثمار به . وكما حدث في التعاون الإسرائيلي الأثيوبي، والذي يهدف أيضاً إلى تحقيق نظرية الأمن الإسرائيلي عن طريق تطويق الدول العربية وخاصة مصر وحرمانها من أي نفوذ في الدول المتحكمة في مياه النيل من منابعه ، فلقد حصلت إسرائيل على كثير من الامتيازات العسكرية والاستراتيجية في إثيوبيا ، حيث تواجدت في جزر دهلك بالبحر الأحمر ، كما حصلوا على اتفاق تعاون عسكري تتمتع فيه إسرائيل بخصوصية التدخل العسكري المباشر في حالة تهديد الملاحة في البحر الأحمر ، أو وجود مخاطر أخرى تهدد مصالحها التجارية خاصة في قناة السويس ، كما تمكنت إسرائيل من بناء قاعدة عسكرية في شمال إثيوبيا تحمل طابع السرية ، وذلك لردع أي تحرك مصري سوداني معاد لإثيوبيا بصورة مفاجئة ، كما تصبح المنطقة في حوض النيل على هيئة قوس حماية من شرم الشيخ إلى جنوب مصر ووضع السد العالي كهدف عسكري ، إضافة إلى القواعد المصرية المنتشرة على جانبي السد العالي ، وذلك الإجراء يدخل المنطقة ضمن دائرة المراقبة في وقت السلم ، بما فيها شمال السودان) ،واستطاعت إسرائيل بذلك تجنيد أثيوبيا ضد مصر في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا وحتى في منظمة الوحدة الإفريقية) .

- **ظاهرة تدويل النظام العربي والوجود الأجنبي على أراضيه :** بمعنى زيادة اختراقه من خارجة بما جعل ملفات القضايا العربية الكبرى في أيد غير عربية ، كملف الصحراء المغربية الذي لم يكن يوما مسئولية أية دوله أو منظمة عربية ، وكذلك ملفات السودان ولبنان والعراق وسوريا والصراع العربي – الإسرائيلي) .

ولابد من التأكيد على أن القوي القديمة تتهاوي ، ودول جديدة بدأت تظهر والفجوة بين الشرق والغرب تتلاشي بعد التطورات في الشرق الأوسط (١٦- John: 1993:1-2) .

الخاتمة والتوصيات

أن التقسيم الإداري في دول الوطن العربي لا يستند إلي معايير عليمة بل هو تقسيم إداري موروث عن الاستعمار، ومرتبط بتكتلات داخل الدول العربية كالمجتمعات القبلية أو سياسات الجزر والعصا ، بل الأنظمة السياسية تتعمد تجاهل وجود الأقليات ومشكلاتهم ، بدلاً من البحث عن آليات لدمج السكان في مشروعات تنموية ، وإعلاء مبادئ المواطنة والتعامل بشفافية وإعلاء مبدأ مصالح الوطن، ونبذ الخلافات مع الأعراق أو الأجناس والديانات ... وبات هذا ما يهدد الأمن القومي للدول العربية من ناحية ، ومن ناحية أخري تطلع سكان الأقليات في العالم العربي لمزيد من الديمقراطيات أو حقوقهم في تقرير المصير أو حكم ذاتي، وتدخل عدد من الدول الأجنبية لإعادة خلق توازنات في خريطة العالم العربي السياسية لتخدم مصالحها في المنطقة، وتنامي هذا الدور لدي دول جوار بالوطن العربي منها تركيا وإيران فضلاً عن روسيا وتدخلها غير المبرر في سوريا.

للتقسيم الإداري أبعاد عدة منها البعد السياسي وأنظمة الحكم ، والبعد الاقتصادي من توزيع الثروات المعدنية والطاقة وتوزيع الميزانيات والمشروعات التنموية ، والبعد الاجتماعي من مراعاة حالة السكان بالأقسام الإدارية من حيث التركيب الأنثربيولوجي والتركيب العرقي والديني ، وطبيعة السكان المحليين بكل منطقة إدارية ، وكذلك البعد الأيديولوجي وانتماءات السكان المحليين ، وخريطة توزيع القوي السياسية بالدول ومراعاة الرغبات الانفصالية وخاصة في المناطق الهامشية والمنعزلة والحدودية . ومراعاة توزيع النوايا والمدن وثقلها السياسي ومناطق الأكيومين بالدولة العربية ، وأخيراً التعامل مع التقسيم الإداري بمعايير علمية تراعي كافة الأبعاد السالف ذكرها ، ووضع أطر تشريعية تعلي مبادئ مصالح الوطن العليا .

الهوامش :

1- Pounds , N. J. G. **: political geography** , 1963 , university copyright by McGraw Hill book company, first edition, Indian, p.193.

٢- محمد فاتح عقيل : **دراسات في الجغرافيا السياسية** – ١٩٦٢ م – الطبعة الأولي – دار المعرفة الثقافية – الإسكندرية – ص٢٠١ .

٣- محمد محمود إبراهيم الديب : **الجغرافيا السياسية منظور معاصر** – ١٩٩٨ م –الأنجلو المصرية – الطبعة الخامسة– القاهرة –ص ١٢٤ .

4-(https://www.cia.gov.com, world fact-2015).

٥- عدنان السيد حسنين : **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر** –١٩٩٦ م – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – الطبعة الثانية – بيروت (لبنان) – ص٣٠ .

٦- عيسي علي إبراهيم : **الأساليب الكمية والجغرافيا** – ١٩٩٥ م – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – صفحات مختلفة . (نسبة التركز = ٢/١ مج (س- ص) حيث س = النسبة المئوية لمساحة الدولة إلي إجمالي مساحة دول الوطن العربي ، و ص = النسبة المئوية لعدد سكان الدولة إلي إجمالي سكان دول الوطن العربي ، ومج = مجموع الفرق بين س ، ص دون النظر للإشارة .

٧-عبد المنعم المشاط : **استراتيجيات تقسيم الوطن العربي** – بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠١٤ م – جريدة الأهرام المصرية – مقال .

8- http\\www.cai.gov- world fact-Julye- 2015(مرجع سابق)

بالإضافة إلي المساحات والأطوال محسوبة من برنامج .ARC-G.I.S من مرئية فضائية من القمر الصناعي الأمريكي Srtm عام ٢٠١٠ م .

٩- جاسم شعلان : **مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي – بحث في الجغرافيا السياسية** (بدون تاريخ) – كلية التربية – جامعة بابل – صفحات مختلفة) تمت موافقة دولة

المغرب على منح البوليساريو الحكم الذاتي في ١١ إبريل ٢٠٠٧ م في نيويورك تحت إشراف الأمم المتحدة ، والتي سبق وأن أعلنت هذه الجمهورية في ٢٧ فبراير ١٩٧٦ م . وتظهر اهمية المشكلة من خلال كونها بؤرة للصراع الاقليمي وعدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي ومحاولات القوى الدولية الرامية الى تجزئة وتفتيت وحدة التراب الوطني لأقطار المغرب العربي عامة والمملكة المغربية بشكل خاص عن طريق السيطرة الاستعمارية الفرنسية او الاسبانية المباشرة حيناً او عن طريق المعاهدات والمواثيق التي فرضتها الدول الاستعمارية على المنطقة حيناً آخر.

١٠- محمد فاتح عقيل : مرجع سابق – ص ١٩٩ . (بعد تغير اسم أمارة شرق الأردن إلي المملكة الأردنية الهاشمية بع عام ١٩٤٩ م عندما ضمت إليها الأراضي الفلسطينية الواقعة غرب نهر الأردن بعد اغتصاب الصهيونيين لمعظم أراضي فلسطين) .

١١- نشأت السعيد عبد الحميد عجلان : **التقسيم الإداري لمحافظة الدقهلية – نموذج مقترح باستخدام نظم المعلومات الجغرافية** – ٢٠١٥ م – رسالة دكتوراه منشورة – جامعة عين شمس – ص ٢٤٣ .(معامل الاحتكاك الإداري أو معامل الخطورة الداخلية) = الكثافة السكانية التي تعني (عدد السكان / المساحة) × كثافة الحدود الإدارية التي تعني (طول الحدود الإدارية = مجموع أطوال حدود الأقسام الإدارية للأقسام الإدارية بالدولة / المساحة) × ١٠٠٠ المعامل من استنباط الباحث .

١٢- إبراهيم أحمد سعيد : **الحدود والقضايا الجيواستراتيجية في إقليم المشرق العربي (تاريخياً وحضارياً)** –٢٠١٤ م – مجلة جامعة دمشق – المجلد ٣٠ – العدد ١- ص ٦٦٩ .

١٣- محمد محمود السرياني : **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها** – ٢٠٠١ م – أكاديمية نايف للعلوم الأمنية – الطبعة الأولي الرياض – ص (٢٤- ٤٦) .

١٤- احمد فؤاد إبراهيم المغازي : **واقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلفة** – قضية شهر فبراير – ٢٠١٢ م – مركز اسبار للدراسات والبحوث والإعلام –المملكة العربية السعودية – صفحات مختلفة .

١٥- فتحي محمد مصيلحى: **خريطة القوي السياسية وتخطيط الأمن بالشرق الأوسط والمنطقة العربية** – ١٩٩٢ م – ط ١ – المنوفية – ص ١٦٠ .

16-John .,R.,S.**,(1993): An Introduction to Political Geography** , second Edition , London and New York ,P.1-2.

قائمة المراجع العربية :

١- إبراهيم عيسي (١٩٩٥ م) : *الأساليب الكمية والجغرافيا* – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية

٢- الديب محمد (١٩٩٨ م) : *الجغرافيا السياسية منظور معاصر* – الطبعة الخامسة – الأنجلو المصرية – القاهرة .

٣- السرياني محمد (٢٠٠١ م) : *الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها* – أكاديمية نايف للعلوم الأمنية – العدد ٣٨٠ –الرياض – (٤٢٧ورقة) .

٤- المشاط عبد المنعم (٢٠١٤م) : *استراتيجيات تقسيم الوطن العربي* – الأهرام –٢ سبتمبر– القاهرة .

٥- المغازي احمد (٢٠١٢ م) : *واقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلفة* – قضية شهر فبراير – مركز اسبار للدراسات والبحوث والإعلام – المملكة العربية السعودية – (٣٨ ورقة) .

٦- حسنين عدنان (١٩٩٦ م) : *الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر* – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – الطبعة الثانية – بيروت – لبنان.

٧- سعيد إبراهيم (٢٠١٤ م) : *الحدود والقضايا الجيواستراتيجية في إقليم المشرق العربي (تاريخياً وحضارياً)* – مجلة جامعة دمشق – المجلد ٣٠ – العدد ١- العراق .

٨- شعلان جاسم (بدون) : *مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها علي مستقبل الأمن القومي العربي* – بحث في الجغرافيا السياسية – كلية التربية الأساسية – جامعة بابل – العراق .

٩- عجلان نشأت (٢٠١٥ م) : *التقسيم الإداري لمحافظة الدقهلية – نموذج مقترح باستخدام نظم المعلومات الجغرافية*– دكتوراه –عين شمس– القاهرة .

١٠-عقيل محمد (١٩٦٢م) : دراسات في الجغرافيا السياسية – دار المعرفة الثقافية – الإسكندرية .

١١-مصيلحى فتحي (١٩٩٢م) : *خريطة القوي السياسية وتخطيط الأمن بالشرق الأوسط والمنطقة العربية* – ط ١ – المنوفية . .

المراجع الأجنبية :

1- Pounds , N. J. G.(1963) : *political geography* , Indian university copyright by McGraw Hill book company .

2- John .,R.,S.,(1993): *An Introduction to Political Geography* , second Edition , London and New York .

المواقع الإلكترونية :

1-https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/docs/profileguide.html.+ مرئيات القمر الصناعي الأمريكي